نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق

د. إبراهيم العيسوى *

ملخص

Towards a Realistic View of Planning and the Markets Mechanism

Dr. Ibrahim El - Issawy

The purpose of this paper is to reconsider the pros and cons of planning and the market mechansim from the view point of promoting and accelerating development. On the basis of this reconsideration the paper seeks to re-assess the relative role of each mechanism in the search for development.

Special attention is devoted to demystifying some notions about planning and markets which, though widespread, owe much of their existence to ideology rather than to honest observation of how real world economies function.

The paper is divided into 4 sections - In section 1, the reasons for the reversal to economic liberalism are examined. In section 2 some of the major misconceptions and ill - founded thoughts about market economies are considered. This is followed by section 3 where an attempt is made to demystify a number of mistaken views about planning. We conclude in Section 4, by arguing that both planning and markets have a place in the search for development, with the former playing the leading role and the latter playing a supportive, though not insignificant, role in the context of development.

* أستاذ الاقتصاد – معهد التخطيط القومى – القاهرة.

مقدمـــة

يسعى هذا البحث إلى بلورة تصور جديد لكل من التخطيط ونظام السوق وللعلاقة السليمة بينهما فى الدول العربية وغيرها من الدول النامية. ويستند هذا التصور الجديد إلى ثلاثة أمور :

أولـهـا : الدروس المستفادة من الخبرات الماضية فى تطبيق أساليب التخطيط وآليات السوق.

وثانيـهـا: حقائق الواقع المعاصر وتغيراته المتلاحقة.

وثالثـهـا : الحاجة إلى إخراج الدول النامية من حالة التخلف والركود التى ألمت بها فى أسرع وقت ممكن.

ويبدأ البحث بقسم أول نتأمل فيه ملابسات التراجع عن فكرة التخطيط والتحول إلى اقتصاد السوق، ونتوقف فيه قليلا عند ما أسميه «الوهم المشترك» لكل من المخططين والمتحمسين لاقتصاد السوق. ثم نعالج فى القسم الثانى من البحث عدداً من الأفكار والتصورات الخاطئة التى شاعت حول التخطيط وأدت إلى سوء استخدامه أو إلى بناء توقعات غير واقعية بشأن قدرات التخطيط ونتائجه. ويتصدى البحث فى القسم الثالث منه لدحض بعض الأفكار، أو بالأحرى الأوهام حول نظام السوق والليبرالية الجديدة. ويقدم القسم الرابع من البحث النظرة الجديدة التى نراها واقعية وتنموية فى آن واحد لكل من التخطيط واقتصاد السوق، وللدور النسبى لكل منهما فى دفع جهود التنمية فى الدول النامية.

(١) ملابسات التحول إلى اقتصاد السوق

إن المتتبع لتطور الفكر التنموى والسياسات التنموية منذ أواخر السبعينات سوف يلحظ حدوث تراجع عن مقولة ظلت تتمتع بقبول واسع طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود سابقة. وتتلخص هذه المقولة فى أن التنمية لن تتحقق فى الدول النامية بشكل تلقائى من خلال آليات السوق، وأن على الدولة أن تتدخل فى إدارة الاقتصاد، سواء بالتأثير فى عمل الأسواق أو بالحلول محل آليات السوق فى بعض الأحيان، وأنه لكى يكون هذا التدخل منظما ورشيدا، فإنه يجب أن يمارس من خلال نوع أو آخر من التخطيط.

وهذه المقولة لم تأت من فراغ، بل إنها كانت تستند إلى رصيد فكرى وخبرات تاريخية وبحث جدى فى طبيعة الاقتصادات النامية ومتطلبات تنميتها. لقد كان وراءها ما عرف **بالثورة الكينزية** فى الفكر الاقتصادى، وما قدمته من حجج قوية لتدخل الدولة لضبط عمل الاقتصاد الرأسمالى واخراجه من الأزمات. كما كان وراءها التحولات التى شهدتها المجتمعات الرأسمالية فى إطار فكرة **دولة الرفاهة**. واستندت هذه المقولة أيضا إلى **خبرات التخطيط فى الدول الاشتراكية** ودور الدولة فى النهوض باقتصاداتها وتحول الاتحاد السوفيتى فى ظل التخطيط الاشتراكى إلى القوة العظمى الثانية فى العالم. وأخيراً كانت **طبيعة المهمة الملقاة على عاتق الدولة النامية** سنداً إضافيا للدعوة إلى تدخل الدولة، من حيث إن التنمية تتطلب إحداث تغيرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ليس من الممكن انجازها بقوى السوق المؤهلة فقط للتعامل مع التغيرات المحدودة (أو الحدية بلغة الاقتصاديين) فى إطار نظام اقتصادى معين.

والتراجع عن التخطيط وتدخل الدولة لم ينشأ من فراغ هو الآخر. فقد كان وراءه عدة عوامل، منها ظهور ما يعرف **بالثورة المحافظة أو الليبرالية الجديدة** فى الدول الرأسمالية المتقدمة التى اعتبرت أن المشكلات التى واجهت اقتصاداتها إنما ترجع إلى إفراط الدولة فى التدخل وتوسعها الشديد فى إجراءات دولة الرفاهة وعدم كفاءة القطاع

العام. ومنها تدهور الأوضاع في **الاتحاد السوفيتي وشرق أوربا** ثم انهيار النظام الاشتراكي، الذى أدي إلي تنفير الكثيرين من فكرة الاقتصاد المخطط وإدارة الدولة للاقتصاد. ومنها ما نزل بالكثير من **الدول النامية** من كوارث في مساراتها التنموية، سعت للخروج منها بالتماس العون من الدول الرأسمالية الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التى تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون. ومنها أيضا قوة جذب **نموذج التنمية الآسيوى** الذى فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على النظام الاقتصادى العالمى.

تضافرت هذه العوامل إذن للنيل من مصداقية التخطيط ولزرع الشك فى جدوى الدور الاقتصادى والاجتماعى للحكومات، وبالتالى لدفع معظم الدول النامية إلى التحول إلى اقتصاد السوق، وتبنى أفكار متطرفة فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية [١] . **ولا عجب فى أن تجد الأفكار الليبرالية المتطرفة ما نلحظه من رواج؛ وإن كانت هناك مؤشرات أيضا فى الاتجاه المضاد مثل نجاح أحزاب شيوعية واشتراكية فى العودة إلى الحكم فى بعض الدول التى تكونت فى أعقاب انفراط عقد الكتلة الاشتراكية أو فى بعض دول غرب أوربا.**

لكن انتشار الأفكار المتطرفة الليبرالية الجديدة قد تفسره بصورة أوضح الملاحظات التالية :

(أ) **إن مناخ الأزمات الذى تعيشه الدول النامية والدول الاشتراكية يغرى بالتحول من الفكرة إلى نقيضها، ويدفع بالكثيرين إلى تبنى أفكار اقتصادية متطرفة يأسا من الدروب المطروقة وأملا فى أن يأتى الطريق الجديد مع خطورته بالهدف المنشود أو المفقود.** وهذا نوع من التطرف الفكرى لا يختلف جوهريا عن التطرف الدينى الذى تشهده الكثير من دولنا الآن، لأنهما ينهلان فى الواقع من نفس الإناء : إناء اليأس والإحباط.

(ب) **فى مناخ الأزمات يسهل أيضا ترويج الأفكار المغلوطة وإلباس الحق ثوب الباطل أو العكس.** ففى هذا المناخ راجت تفسيرات خاطئة عن أسباب انهيار النظم

الاشتراكية وأسباب نجاح النمور الآسيوية، كما روجت أوهام كثيرة لضرب فكرة التخطيط والتهويل فى مزايا اقتصاد السوق.

(جـ) **إن رواج الليبرالية الجديدة ليس مجرد محصلة صراع فكرى حول مزايا السوق والتخطيط. فهذا الرواج مرتبط بتناقضات داخلية عميقة** خلال فترة التخطيط والتدخل من جانب الدولة وتوسع القطاع العام، وأسفرت عن ظهور طبقة جديدة ذات ميول رأسمالية سعت إلى وراثة النظام القديم وتحويله إلى نظام رأسمالى. **كما أن هذا الرواج مسنود بجائزة مادية لمن يختار التحول إلى اقتصاد السوق**، تتمثل فى إعادة جدولة الديون المتراكمة وعودة المعونات والقروض وربما أيضا الاستثمارات الأجنبية إلى التدفق على الدول النامية. وأخيراً، فإن رواج الليبرالية الجديدة لا يمكن فهمه بمعزل عن جهود الرأسمالية العالمية فى توسيع منطقة نفوذ النظام الرأسمالى فى العالم، ومحاربة أى نظام بديل له، خاصة النظام الاشتراكى.

هذه إذن هى الخلفية الفكرية والتاريخية للانصراف عن التخطيط والتحول إلى اقتصاد السوق، وسوف تنحصر مهمتنا بعد ذلك فى **محاولة تنقية فكرة التخطيط وفكرة اقتصاد السوق من بعض الأوهام والضباب الذى يحيط بكل منهما ويدفع إلى اتخاذ مواقف خاطئة بشأنهما. إنها محاولة لإعادة قراءة المزايا والعيوب الخاصة بكل من هاتين الآليتين من آليات التنسيق الاقتصادى، وتكوين صورة أكثر واقعية لهما تساعد على تحديد الوزن أو الدور المناسب لكل منهما فى تحقيق التنمية المنشودة فى الدول النامية**. وهى محاولة انتقائية بطبيعة الحال، تركز على ما يبدو لى أنه أكثر أهمية وأولى من غيره بالتمحيص والمراجعة.

وقبل أن نبدأ فى معالجة بعض الأفكار المغلوطة والأوهام الرائجة حول كل من التخطيط واقتصاد السوق، سوف نتوقف قليلاً أمام «الوهم المشترك» الذى يقع فيه كثير من المتحمسين لكل من التخطيط واقتصاد السوق فى شأن العلاقة بين هذين الأسلوبين من أساليب إدارة التنمية بالمعنى الواسع.

ويتمثل ما أسميته بالوهم المشترك فى **النظر إلى التخطيط والسوق على أنهما ضدان لا يجتمعان، وأنهما آليتان بديلتان لإدارة الموارد يتعين على المجتمع اختيار الواحد منهما أو الآخر.**

والواقع أن هذا الوهم مرتبط بالنظر إلى التخطيط كسمة ملازمة للاقتصاد الاشتراكى وإلى السوق كسمة ملازمة للاقتصاد الرأسمالى. ولما كان هذان النوعان من الاقتصاد ضدين، فقد تصور البعض أن التخطيط والسوق لابد وأن يكونا ضدين أيضا لا يمكن الجمع بينهما. وصحيح أنه لا يمكن تصور نظام رأسمالى بدون أسواق، كما أنه لا يمكن تصور وجود نظام اشتراكى بدون تخطيط. ولكن إذا تركنا النظم النظرية النقية أو المثالية جانبا، سوف نلحظ أنه **فى الواقع العملى لا يخلو نظام رأسمالى من درجة من درجات التخطيط وتدخل الدولة، فضلاً عن أن الشركات الرأسمالية الكبرى أصبحت لا تستغنى عن التخطيط لعملياتها. وكذلك لا يخلو اقتصاد اشتراكى من الأسواق.** فحتى فى الاتحاد السوفيتى، لم تختف الأسواق فى ظل ما يعرف بالتخطيط المركزى وظلت أسواق السلع الاستهلاكية والعمالة تعمل، وإن كانت خاضعة للتوجيه الحكومى.

والحق أن التخطيط، لا يعنى دائما الحلول محل الأسواق والتدخل بالأوامر من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها. **فالتخطيط فى جوهره محاولة للتحكم فى المسار الاقتصادى والاجتماعى للدولة. وهذا التحكم قد يتأتى عن طريق الحلول محل الأسواق أحياناً، كما قد يتم من خلال الإبقاء على بعض الأسواق والتأثير فى عملها بالوسائل النقدية والمالية وسلطة التشريع فى أحيان أخرى.**

ومن جهة أخرى، ينبغى إدراك أن كلا من التخطيط والسوق معرض للخطأ أو الفشل فى بعض الحالات، على ما سيأتى بيانه. ولذلك لا يمكن

الاعتماد على أى منهما بشكل كامل كآلية وحيدة لإدارة الموارد فى جميع مجالات العمل الاقتصادى. بل يجب اعتبار أن كلا منهما يمثل آلية ذات قابلية محدودة للتطبيق، وليست آلية ذات قابلية عامة للاستخدام فى كل الظروف والأحوال. وهذا يفتح الباب أمام تحقيق تعايش مثمر بين السوق والخطة، على أساس الصلاحية النسبية لكل منهما فى المجالات المختلفة.

(٢) أوهـام المخططيـن

يتناول هذا القسم عدداً من الأفكار والتصورات الخاطئة التى شاعت لوقت طويل حول التخطيط وتسببت فى سوء استخدامه. أو فى بناء توقعات مغالى فيها بشأن قدراته ونتائجه. ولا يمكن الزعم بأن هذا الكلام جديد تماماً. فقد وُجِد من نبَّه لمثل هذه الأخطاء حتى فى الفترات المبكرة لاستخدام التخطيط فى الدول الاشتراكية أو فى الدول النامية، ولو أن بعض الأخطاء أو الأوهام لم تظهر بشكل ناصع إلا فى سياق التدهور الشديد الذى لحق بالاقتصاديات الاشتراكية، وتحت تأثير الأزمات التى نزلت بالدول النامية.

الوهم الأول : **هو تصور أن مجرد تبنى الدولة للتخطيط وإقامتها لعدد من الأجهزة التخطيطية وللقطاع العام هى أمور كافية لنجاح التخطيط فى تحقيق التنمية السريعة.**

ولا شك أن هذه الأمور ضرورية للتخطيط. ولكنها لا تكفى لتشغيل نظام تخطيطى بكفاءة ونجاح فالتخطيط له جانب فنى، ومن ثم فإن هناك **متطلبات فنية** لابد من توافرها بدرجة معقولة لممارسته، مثل الكوادر المدربة والأساليب العلمية الصحيحة للتخطيط والمتابعة والإمكانات الفنية كالحاسبات والبرمجيات وقواعد وشبكات المعلومات. ولكن التخطيط ليس مجرد أداة فنية للتنسيق بين القرارات الاقتصادية، **بل**

هو أداة فنية تعمل فى سياق اجتماعى وسياسى محدد. ولذلك فإن التخطيط عملية فنية وعملية اجتماعية فى آن واحد. وما الخطة فى نهاية المطاف سوى تعبير عن كيفية حسم التناقضات بين مصالح الفئات المختلفة فى المجتمع.

وحظ التخطيط من النجاح يتوقف إذن على **مدى توفر الشروط الاجتماعية والسياسيةالمناسبة** ومن أهمها نمط توزيع القوة السياسية والاقتصادية فى المجتمع، والفرص المتاحة لكل قوة اجتماعية للتعبير عن مصالحها، وأساليب حسم التناقضات فى هذه المصالح. وهذه أمور متصلة بالطبع **بقضية الديمقراطية** عموما، والمشاركة فى صنع القرارات العامة خصوصاً. كما يتوقف نجاح التخطيط على درجة الاستقرار السياسى والاجتماعى فى الدولة، ومدى نقاء المجتمع من الأنشطة الطفيلية والفساد الإدارى، ومدى صدق تعبير الخطط عن تطلعات الناس ومدى العدالة فى توزيع ثمار التنمية عليهم.

الوهم الثانى : يتمثل فى الاعتقاد بأن التخطيط دائماً عمل تقدمى وأنه يؤدى عمليا إلى حلول مثالية أو رشيدة تماماً.

والواقع أن التاريخ قد أثبت أن التخطيط يمكن أن يوظف لخدمة التقدم، مثلما أنه يمكن أن يسخر للمحافظة على الوضع القائم[٢] . ويمكن أن يكون التخطيط أداة للتصرفات الرشيدة نسبيا، مثلما أنه يمكن أن يتحول إلى أداة لتكريس التصرفات اللاعقلانية **وتاريخ الدول الاشتراكية والدول النامية شاهد على أنها فى ظل التخطيط شهدت انجازات عظيمة فى فترات وجيزة، كما أنها فى ظل التخطيط أيضا مرت بأزمات وكوارث هائلة.** ويعنى ذلك عدة أمور :

(أ) **وجود التخطيط فى حد ذاته ليس ضمانة لارتفاع مستوى الأداء والانجاز.** وإلى جانب المتطلبات الفنية والسياسية والاجتماعية التى أشرنا إليها من قبل، يرتبط نجاح التخطيط أيضا بنوعية **الاستراتيجية التنموية** التى تتبناها السلطة السياسية ومدى توفر الموارد لتنفيذها، وحسن إدارة العلاقات السياسية الخارجية للدولة وغير ذلك مما لا يدخل فى اختصاص التخطيط فى حد ذاته.

(ب) **التخطيط يمكن أن يؤدى إلى نتائج سيئة إذا لم يكن هو نفسه خاضعا للتطوير والتحسين، مع تطور المجتمع وانتقاله من حال إلى آخر.** ولا شك أن جانباً من الأزمة التى لحقت بالدول الاشتراكية يرجع إلى الإبقاء على أساليب للتخطيط انقضى عمرها الافتراضى، أى استمر العمل بها لفترات طويلة بعدما انقضت الظروف التى دعت إلى الأخذ بها فى فترة سابقة.

(جـ) **من الخطأ النظر إلى التخطيط كنوع من الهندسة الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة التى لابد وأن تأتى بنتائج رشيدة تماماً. فرشادة التخطيط هى أمر نسبى.** بمعنى أن التخطيط يعمل فى ظل معطيات وقيود قد لا يمكنه الخروج عليها، ومنها الاستراتيجية العليا للمجتمع ودرجة التضحية بالاستهلاك الحالى التى لا يجب تجاوزها، وماإلى ذلك. **كذلك فإن الرشادة الممكنة من خلال التخطيط ليست كاملة ولا مضمونة،** نظرا لأن التخطيط يعمل فى واقع اجتماعى شديد التعقيد ومعرض للصدمات المفاجئة وغير مفهوم تماماً كيف يعمل وكيف تترابط وتتفاعل متغيراته لتؤدى إلى نتائج معينة. ولذا فإن المخطط يلجأ إلى الاجتهاد والافتراض والتخمين الذى قد يصيب أو يخطئ. كما أن الأساليب والمعلومات التى يستخدمها المخطط، برغم أنها الآن أفضل مما كانت وتتقدم باستمرار لازالت أساليب تقريبية وعرضة لهامش خطأ قد يكبر أو يقل، ولكنه موجود دائماً.

إذن علينا أن نتخلى عن النظرة المثالية أو الطوباوية إلى التخطيط. ونرى التخطيط على حقيقته. **إن التخطيط هو اجتهاد بشرى وممارسة انسانية تستند إلى العقل والعلم فى التعامل مع ظواهر لا يمكن الادعاء بتوافر فهم كامل لقوانين عملها، من أجل التوصل إلى نتائج يرغب المجتمع فى تحقيقها. وهذا هو سر تفوقه على آليات السوق التى تتصف بالتلقائية وغياب الهدفية الاجتماعية. ولكنه مثل كل اجتهاد بشرى قد يخطئ وقد يصيب. فكما أن هناك أخطاء وحالات لفشل السوق هناك أيضاً أخطاء وحالات لفشل التخطيط**[٣] **. وهى أخطاء ممكنة العلاج كما سنرى، كما أن فشل السوق ليس له علاج معروف غير تدخل الدولة والتخطيط .**

الوهم الثالث : **يتلخص فى الاعتقاد بوجود نموذج مثالى للتخطيط الحقيقى، وإن كل ما عداه ليس تخطيطاً. والتخطيط الحقيقى فى تصور البعض هو التخطيط التفصيلى الذى لا يترك صغيرة ولا كبيرة فى الاقتصاد إلا وحاول اخضاعها للسيطرة، وهو التخطيط المرتبط بالسيطرة من جانب الدولة على كل وسائل الانتاج تقريباً، والذى يتقلص فيه دور القطاع الخاص إلى درجة تقرب من العدم.**

ولنا على هذا الاعتقاد عدة ملاحظات :

(أ) **إن التخطيط ليس مسألة كم فقط، بل هو مسألة كيف أيضا.** وزيادة كم التخطيط بتوسيع نطاقه ليشمل كل شئ وبتطرقه إلى تفاصيل كثيرة ليس بالضرورة ضمانا للتحسن فى نوعيته أو لارتفاع درجة فعاليته وقابليته للتنفيذ. إن تحديد نطاق التخطيط يجب أن يتم فى ضوء حقيقة هامة، وهى **أن قطاعات ومجالات الاقتصاد المختلفة تتمتع بدرجات مختلفة من القابلية للتخطيط**،وكلما قلت درجة القابلية للتخطيط كلما وجب الابتعاد عن الخوض فى التفاصيل والنأى عن التدخل المباشر. والتطرق إلى تفاصيل كل شئ يعتبر عملا قليل الجدوى بحكم **محدودية معرفتنا بالعلاقات بين المتغيرات على المستوى التفصيلى** ومن ثم محدودية القدرة على بلوغ الاتساق المنشود عند هذا المستوى. إنه نوع من «**السعى غير المتعقل إلى الكمال**» الذى لا ضرورة له عمليا، على حد تعبير أوسكار لانجه[٤] .

(ب) **إن الولع بالتفاصيل والانشغال بتخطيطها لا صلة له بالتخطيط، وإنما هو أمر نابع من الميل لدى السلطة السياسية لمركزة عمليات التوجيه اليومى للاقتصاد وتوجيهها بالقرارات الإدارية**، أى أنه ليس مرتبطا بالتخطيط المركزى وإنما بتفضيل نوعية معينة من الإدارة وهى الإدارة المركزية للاقتصاد. ومن جهة أخرى، **فإن الإغراق فى التفاصيل من جانب المخططين عمل ضار، من**

حيث إنه كثيراً ما يشغلهم عن أمور أهم وأولى باهتمامهم مثل النظرة الاستراتيجية لتطور الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل[٥] .

(جـ) **ليس هناك مبرر نظرى أو سند عملى لقصر صفة التخطيط على نمط تخطيطى معين واعتبار ما عداه ليس تخطيطاً**. فأشكال وأنماط التخطيط يمكن أن تتعدد وتتنوع، دون أن يسلبها ذلك صفة التخطيط، **أى السعى للتحكم فى المسار الاقتصادى والاجتماعى للدولة**. لكن من المهم تذكر أنه ليست كل هذه الأشكال من التخطيط على نفس **درجة الفاعلية** فى كل الأوقات والمجتمعات.

(د) النموذج السوفيتى فى التخطيط لم يكن مجرد نموذج فى التخطيط ولكنه كان فى نفس الوقت نموذجا لتنفيذ الخطط والإدارة الاقتصادية بصورة مركزية. ففى ظل التخطيط السوفيتى تلاشى التمييز بين المخطط وصانع القرارات، أو بين التخطيط والتنفيذ، حيث إنه كان تخطيطاً ملزماً مقترناً بأوامر وتعليمات لتنفيذ الخطط صادرة من المركز المسئول عن وضع الخطط أيضا[٦] . **وإذا كانت المركزية شيئا طبيعيا فى التخطيط، بحكم أن التخطيط نشاط تنسيقى وأن المركز هو الذى يملك المعلومات عن الصورة الكلية للاقتصاد والتى تمكن من إجراء التنسيق المطلوب، فإن التنفيذ يمكن أن يكون مركزيا أو لامركزيا، أو يتم بمزيج من الإجراءات المركزية والتصرفات اللامركزية حسب الأحوال وحسب تفضيلات السلطة السياسية، وهم بشر بطبيعة الحال قد يحسنون الاختيار أو لا يحسنونه**. وإذا كانت هناك اعتراضات على التخطيط الاشتراكى على النمط السوفيتى، **فلا يجب تعميم هذه الاعتراضات على كافة أنواع التخطيط، وكأنها مثالب للتخطيط فى حد ذاته، لا لأنواع مخصوصة منه. والنموذج السوفيتى ليس بالضرورة نموذجا قابلا للتعميم**، بل أنه فى الواقع نظام عملى تولد فى خضم صراعات عنيفة جرت بين قوى اجتماعية وسياسية فى سياق تاريخى محدد وغير متكرر. وعلى كل مجتمع أن يبلور النوع الأكثر ملاءمة له من التخطيط.

(هـ) **وفيما يتعلق بعلاقة التخطيط بملكية الدولة لوسائل الانتاج**، فلا شك أن تملك الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية يعد شرطاً ضرورياً لنجاح التخطيط للتنمية، أو بالأحرى هو **شرط لرفع مستوى قابلية الخطط للتنفيذ**. وهذا أمر مهم للتخطيط حيث إن مصداقية التخطيط مرتبطة فى ذهن الناس - وهذا حق - بالقدرة على وضع الخطط موضع التنفيذ[٧] . **ولكن التوسع فى ملكية الدولة لتشمل وسائل انتاج غير رئيسية ليس فقط غير ضرورى لنجاح التخطيط، بل إنه قد يضع أعباءً ثقيلة على التخطيط لايقدر على النهوض بها ومن ثم تعرقل عمله**. كما أن قدرة الدولة على التأثير فى الاقتصاد ليست متوقفة على تملكها لكل وسائل الانتاج. وهناك وسائل أخرى غير ذلك لتحقيق الأثر المنشود، كالقرارات الإدارية المباشرة والوسائل المالية والنقدية غير المباشرة.

لاحظ أيضاً أن **الاعتقاد بوجود قطاع عام قوى ومؤثر لا يتناقض بالضرورة مع السماح للقطاع الخاص المنتج بالمساهمة فى التنمية**. بل إن مثل هذه المساهمة يجب تشجيعها حيث تحتاج الدولة النامية إلى حشد كل الجهود، العامة والخاصة، من أجل احراز تقدم سريع على طريق التنمية. كما أن التخطيط يمكن أن يوفر للقطاع الخاص بيئة أفضل للعمل تتسم بالمزيد من الأمان مع تقليل درجة عدم التأكد. كما يمكن للتخطيط أن ينشئ مسبقا صلات معينة بين القطاع العام والقطاع الخاص تعزز نموهما وترفع من كفاءتهما معاً.

وهذه ليست دعوة إلى الخصخصة، لأن الخصخصة لا تضيف شيئاً إلى التنمية. فهى تنقل ملكية الأصول الإنتاجية من يد إلى يد دون أى زيادة فى الثروة القومية. كما أنها ليست ضمانا لرفع الكفاءة الاقتصادية، لأن الأخيرة ليست حكرا على القطاع الخاص، كما أنها لا تعتمد على نمط الملكية وإنما تعتمد على نمط الإدارة[٨] .

الوهم الرابع : **وهو يتعلق بقضية الديمقراطية فى الاقتصاد المخطط، ويتمثل فى الاعتقاد بأنه من الممكن المقايضة إلى مالانهاية بين القدرة على إنجاز خطط تشبع الاحتياجات الأساسية لغالبية الشعب، وبين حق الشعب فى المشاركة فى**

صنع القرارات ومراقبة تنفيذها.

والحق أن كثيراً من المتحمسين للتخطيط. وخاصة التخطيط فى الإطار الاشتراكى، قد هونوا كثيراً من شأن غياب الديمقراطية، واعتبرها البعض منهم ترفاً بالنسبة للدول التى تريد تحقيق التنمية السريعة، بل إن البعض قد تصور أنه من الممكن المقايضة بين صدق تعبير الخطط عن احتياجات أغلبية الناس وسعيها لتحقيق تطلعاتهم وكبريائهم الوطنى من جهة، وبين الممارسة الديمقراطية من جهة أخرى.

وقد أثبتت الأحداث أنه من الممكن إجراء هذه المقايضة. **ولكن فقط لأمد محدود ومع احتمال مواجهة مخاطر لا يستهان بها.** ففى ظل هذه المقايضة تحققت انجازات هامة فى فترات قصيرة فى الدول الاشتراكية، **ولكن الثمن كان غاليا والنهاية كانت مأساوية**، كما رأينا. فغياب المشاركة الديمقراطية يؤدى بعد وقت معين إلى تفشى السلبية والبيروقراطية والفساد، ومن ثم إلى تدهور الأداء التنموى. ولما كان التحكم فى القليل يغرى بالتحكم فى الكثير، فإن التسلط يغرى بالمزيد من التسلط، وانحصار سلطة اتخاذ القرارات فى أيدى عدد أقل وأقل من المسئولين. وفى هذا الجو يصبح من الصعب مراقبة تنفيذ الخطط وتصحيح الأخطاء، مما يؤدى إلى تراكم الأخطاء وتفاقمها حتى تصل إلى حد الأزمة التى يتعذر التعامل معها بغير التدخلات الجراحية الصعبة والمكلفة. **ولذلك نقول إن التخطيط فى غياب الديمقراطية هو تخطيط محكوم عليه بالفشل، لأنه يحمل فى طياته بذور تدهوره وانهياره.** وبالطبع، فليس ذنب التخطيط أن الديمقراطية قد حُجِبت عن المجتمع. بل هو ذنب النظام السياسى وأهل السلطة القائمين على إدارته.

(٣) أوهام اقتصادات السوق

إن الدعوة للتحول من التخطيط إلى اقتصاد السوق، والنصائح التى تقدم للدول النامية لرفع يد حكوماتها عن الاقتصاد وخصخصة كل شئ وتحرير الأسعار والتجارة الداخلية والخارجية، كثيراً ما تنبنى على أفكار مغلوطةنظريا وعمليا وتاريخيا حول عمل السوق ودور الدولة. وليس نادراً ما تدفع الدول النامية إلى أن تكون ملكية أكثر من الملك نفسه أى الدول الرأسمالية المتقدمة، فيما يتعلق بتحرير الاقتصاد، دون مراعاة لظروفها التاريخية الخاصة وترتيباتها المؤسسية وتشكيلة مواردها وعلاقاتها بالاقتصاد العالمى. وفيما يلى أربعة أوهام تروج فى سياق الدعوة للتحول إلى اقتصاد السوق :

الوهم الأول : **ويمكن أن يطلق عليه وهم السوابق التاريخية، وهو يتمثل فى تقديم تفسيرات خاطئة للخبرات التاريخية لكل من الدول الرأسمالية (القديمة والجديدة) والدول الاشتراكية والدول النامية فيما يتعلق بالسوق والتخطيط.**

(أ) يشار إلى الخبرات التاريخية لكل من الدول الاشتراكية والدول النامية وتدهور أوضاعها كدليل على عدم جدوى الاعتماد على التخطيط وضرورة التحول إلى اقتصاد السوق. ولكن هل يكفى معرفة أن هذه الدول اعتمدت على التخطيط والتدخل الحكومى والقطاع العام لكى نقول إن السبب فى فشلها هو التخطيط وتدخل الدولة وأن الحل يكمن فى التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالى. **صحيح أنه لا يمكن تبرئة التخطيط مما حل باليلدان الاشتراكية والبلدان النامية من أزمات**، ولكن مسئولية التخطيط هنا محدودة ولا يجوز التضخيم فيها، وهى تنحصر فى الجانب الفنى المتعلق بضعف أو عدم ملاءمة أساليب التخطيط وعدم تطويرها لتتلاءم مع الظروف التى تستجد، وكذلك الميل للتطرق إلى التفاصيل والانشغال عن دراسة اتجاهات الاقتصاد على المدى الطويل، ولكن فى الواقع أن الكثير مما قد يبدو لأول وهلة أنه أخطاء التخطيط يرجع إلى السياسات العامة التى

تقررها السلطة السياسية وإلى السياق الاجتماعى والسياسى العام، وبوجه خاص غياب آليات المشاركة الديمقراطية فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها، وهو ماحرم النظام الاقتصادى من فرص التصحيح المبكر للأخطاء والانحرافات، وكذلك من فرص التجديد والابتكار. وهناك طبعا أسباب أخرى لتدهور الأداء فى المعسكر الاشتراكى مثل سباق التسلح والحرب الباردة.

وعيوب التخطيط فى الدول الاشتراكية وحتى فى البلدان النامية التى قلدتها هى عيوب نمط معين من أنماط التخطيط، وليس من المنطقى اعتبارها عيوبا للتخطيط فى حد ذاته. كما أن القفز إلى الاستنتاج بضرورة التحول إلى اقتصاد السوق يعنى الوقوع فى الوهم المشترك الذى أشرنا إليه سابقا وهو أن السوق والتخطيط بديلان لا يجتمعان.

(ب) من بين عوامل إغراء الدول النامية بالتحول إلى اقتصاد السوق تصوير النجاح الذى أحرزته النمور الآسيوية على أنه دليل على نجاح نموذج **للتنمية المعتمدة على قوى السوق والحرية الاقتصادية**، وهذا خطأ جسيم أو مغالطة كبرى. والدراسات المدققة البعيدة عن حملات التضليل الاعلامى تبين أن التنمية التى حدثت فى هذه الدول كانت **تنمية بقيادة الدولة**، وأن الدولة تدخلت بصور شتى بما فيها الصور المباشرة والقيود الإدارية وإنشاء القطاع العام. وخططت الدولة لتنفيذ الاستراتيجية التنموية التى وضعتها ولم تترك الأمور لقوى السوق، بل إن الأسواق التى سمح لها بالعمل كانت أسواقا محكومة وموجهة من جانب الحكومة. فالتنمية تمت بالتدخل الحكومى **وبقيادة الحكومة للسوق وليس بقيادة السوق للتنمية**. وفى كل الأحوال فقد صاحبت هذه التجارب ظروف خاصة جداً. ولذا يرى كثير من ثقاة الباحثين أنها **تجارب غير قابلة للتكرار**. كما أن فى هذه التجارب **نقاطا سوداء كثيرة**، مثل إهمال الديمقراطية والجور على حقوق الإنسان والتبعية الشديدة للخارج، مما قد يجعل من غير المستحب تكرارها[٩] .

(جـ) **ويقال أيضاً إن الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها شرعت فى إجراء المزيد من التحرير لاقتصاداتها وتقليص دولة الرفاهة، كما قامت بعمليات الخصخصة، وأن هذا مثال يجب أن تسعى الدول النامية لمحاكاته لرفع مستوى الأداء فى اقتصاداتها**. والحق أنه لا يوجد أى سبب منطقى لمثل هذه المحاكاة. **فالقوانين والنظم الاقتصادية ليست عامة أو مطلقة وإنما هى نسبية فى الزمان والمكان**، وعلى كل مجتمع أن يأخذ منها ما يتلاءم ودرجة تطوره وترتيباته المؤسسية. وليس من السائغ أن يكون ما تفعله دول قطعت أشواطاً طويلة على طريق التقدم قابلاً للتطبيق على نحو مفيد فى دول مازالت غارقة فى بحار التخلف والتبعية. ومن جهة أخرى، **فإن اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الخصخصة والمزيد من التحرير الاقتصادى لايرجع إلى اكتشاف مفاجئ لمزايا اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية. وإنما يرجع فى رأيى إلى أمر آخر وهو أن هذه الدول قد وجدت أن هناك حدوداً لتطبيق مفهوم دولة الرفاهة فى المجتمع الرأسمالى**. وعندما يحدث تجاوز لهذه الحدود بالتوسع فى الخدمات العامة المجانية للصحة والتعليم وغيرها، فإن على المجتمع أن يختار بين بديلين. فإما التمسك بمفهوم دولة الرفاهة والقبول بتغيير جوهرى فى النظام الرأسمالى، وإما الاعتراف بأن اجراءات دولة الرفاهة قد أصبحت عبئا ثقيلاً على الرأسمالية ومن ثم يلزم التخفف منه. ومن الواضح أن طبيعة الطبقة الحاكمة فى الدول الرأسمالية تدفع إلى الاختيار الثانى، وهو ما حدث فعلاً. فهناك حدود لكرم الرأسمالية وتنازلاتها لصالح الفقراء من أجل تخفيف حدة الصراع الطبقى والحفاظ على قدر من السلام الاجتماعى.

على كل حال هذا لا يعنى عدم إمكان الاستفادة من خبرات الرأسمالية المعاصرة **ولكن الاستفادة تكون بالرجوع إلى تلك الفترات من تاريخها التى سعت فيها إلى الخروج من التخلف والانطلاق على طريق التنمية**. وهنا تكشف الدراسات التاريخية أن الدولة كان لها دور لاغنى عنه فى تحقيق التقدم الاقتصادى، وأنها تدخلت لحماية الاقتصاد الوطنى ودعم الطبقة الرأسمالية

وتمكينها من إحداث التراكم الرأسمالى اللازم للتنمية حتى لو كان على حساب الإبقاء على قوانين جائرة فيما يتعلق بحقوق العمال، وفرض حكم غير ديمقراطى. **ومن اللافت للنظر أن دعوة «آدم سميث» للحرية الاقتصادية وحديثه عن اليد الخفية، إنما كان رد فعل على ما اعتبره إفراطاً من جانب الحكومة فى التدخل فى الاقتصاد البريطانى فى القرن الثامن عشر، وقد جاءت هذه الدعوة بعدما تمكنت الرأسمالية البريطانية من تكوين قواعد انطلاق قوية للتنمية ولم تعد تخشى المنافسة الأجنبية**[١٠] .

(د) وأخيراً نأتى إلى **حالة الدول النامية التى طبقت برامج للتحرير الاقتصادى والخصخصة** تقول مصادر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وجماعة الليبراليين الجدد أنها كانت برامج ناجحة ودفعت بهذه الدول لتحقيق نتائج أفضل مما كانت تحققه فى ظل التدخل والتخطيط. **وهو كلام لا تؤيده الدراسات العلمية المتاحة التى تشير إلى أن الأدلة ليست حاسمة، وأن النتائج كثيراً ما تكون مختلطة، وحالات النجاح البارز نادرة، وفى بعض الأحيان كانت للسياسات الإصلاحية آثار مدمرة**[١١] . وهناك أمثلة لدول نجحت باستخدام سياسات غير ليبرالية وحققت نتائج جيدة (دول جنوب آسيا والصين)، وهناك دول فشلت بالرغم من ليبراليتها كالأرجنتين وشيلى. وتشير بعض الدراسات إلى أن الدول الأكثر نجاحا فى السبعينات كانت هى التى خرجت على مسار الحرية الاقتصادية والانفتاح. **وفى دراسة شملت ١١٥ دولة وجد أن «حجم الحكومة» مقاساً بمساهمة الحكومة فى الانتاج القومى له أثر ايجابى على النمو الاقتصادى فى كل الدول، وأن الارتباط كان أقوى فى حالة الدول النامية**[١٢] . **وهكذا، لانجد أى دليل تطبيقى قاطع حول الزعم بأفضلية الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق على التدخل الحكومى والتخطيط**. ومع ذلك يستمر أصحاب المصلحة فى ترويج هذا الوهم.

الوهم الثانى : **اقتصاد السوق يمكن أن يعمل بسلاسة ويصحح انحرافاته تلقائياً، ويقدر على التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية، دون حاجة إلى التدخل الحكومى أو التوجيه المركزى.**

وهذا الاعتقاد لا أساس له فى الحياة الواقعية. نعم إن السوق ينسق بين القرارات الاقتصادية، ولكن تنسيقه لاحق لهذه القرارات، على العكس من التخطيط الذى يسعى للتنسيق المسبق بشكل إرادى وفى ضوء الأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها. ولكن نادراً ما تعمل الأسواق بسلاسة للوصول إلى التوازن بين العرض والطلب **وكثيراً ما تبقى الاختلالات لفترات طويلة أو تتحول إلى أزمات كبيرة يصعب الخروج منها إلا بتدخل الحكومة.** ومن المعروف أن الاقتصاد الرأسمالى معرض لأزمات دورية، وقد تبين منذ الثلاثينات أنها لا تحل نفسها بنفسها، ونصح كينز بتدخل الحكومة لضبط ايقاع الاقتصاد، لتقليل احتمال وقوع هذه الأزمات أو المساعدة فى الخروج منها عندما تقع.

ومن المعروف أيضا أن الأسواق عادة تميل إلى **المبالغة فى رد الفعل** للتغيرات السعرية، وهذه المبالغات يمكن أن تدخل السوق فى حالة اختلال مزمن مالم تتدخل قوة خارجية، أى الحكومة. وهذا ما أوضحه منذ الأربعينات أصحاب نظرية «**بيت العنكبوت**». والاعتماد على **اليد الخفية** التى افترض وجودها «آدم سميث» للتوفيق بين المصالح الضرورية والمصلحة الاجتماعية هو اعتماد على شئ **إما أنه غير موجود وإما أنه إذا كان موجودا فهو عاجز عن الفعل** على حد قول الاقتصادى الأمريكى «جوزيف ستجلتز»(١٣) . **والفلسفة الكامنة وراء اليد الخفية ليست دائما صائبة، حيث ثبت من «نظرية الألعاب» أن سعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة قد يؤدى فى بعض الحالات ليس فقط إلى نتيجة سيئة بالنسبة للمجتمع ككل، بل إنه قد لا يحقق أفضل وضع للفرد نفسه، بالمقارنة بوضع آخر أفضل كان يمكن الوصول إليه من خلال التضامن والتفاهم بين الأفراد** (ويطلق أصحاب نظرية الألعاب على هذه الحالة «معضلة السجناء»)(١٤) .

عموماً، كما يقول الاقتصادى البريطانى «فرانك هان»: **إن الاقتصاديين لا يملكون نظرية دقيقة أو أدلة عملية لاثبات أن اليد الخفية سوف تعمل دائما على تحقيق التوازن، ناهيك عن تحقيقها إياه بسرعة**[١٥]. **أضف إلى ذلك أن التوازن من خلال آليات السوق قد يتم عند توزيع للدخل أبعد ما يكون عن العدالة**. بل إنه قد لا يحقق أعلى مستوى للنمو الاقتصادى خاصة عندما توجد آثار خارجية مهمة للمشروعات أو عندما تواجه الصناعة حالة تزايد الغلة مع تزايد الحجم. فهنا تحدث حالات لفشل السوق كما سنبين حالا.

الوهم الثالث: **اقتصاد السوق قادر على تحقيق الكفاءة والنمو بأرخص الوسائل، أو دون حاجة إلى تدخل الحكومة وما يتطلبه من منظمات وبيروقراطية، وذلك بفضل المنافسة وقدرة السوق على نقل المعلومات بسهولة إلى كل المتعاملين.**

إن هذا الاعتقاد يتجاهل الحالات الكثيرة التى يمكن أن يعجز السوق فيها عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية أو النمو الاقتصادى أو الاثنين معا. وكان من المستقر فى علم الاقتصاد قبول فكرة تدخل الدولة، ولو على مضض من جانب البعض، لتصحيح هذا العجز الذى يطلق عليه «فشل السوق». **ولكن الجديد فى الأمر الآن هو التهوين من شأن هذه الحالات بدعوى أن تدخل الدولة قد يكون له مساوئ تفوق المساوئ المرتبطة بفشل السوق، وأن هذا التدخل قد لا يؤدى بالاقتصاد إلى وضع أفضل.** وهو قول يحتاج إلى إثباتات عملية لم يتقدم بها أحد من الليبراليين الجدد.

وحالات فشل السوق فى تحقيق الكفاءة أو فى تحقيق النمو قد تأتى من مصدر أو أكثر من المصادر الثلاثة التالية[١٦]:

(أ) **عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية** الملائمة، كما فى حالة وجود **آثار خارجية** للمشروعات حيث لن تعكس الأسعار التكلفة الحقيقية للمجتمع من استخدام الموارد. وكما فى **حالة الاحتكار** حيث لا تعبر الأسعار عن الندرة الفعلية للموارد.

(ب) **عجز السوق عن توليد الاستجابة المناسبة** من جانب المتعاملين فى الأسواق، فقد ترتفع أسعار منتج معين ومع ذلك لا يستجيب المنتجون بزيادة الانتاج، أو أن

الأجور قد ترتفع فى مهنة معينة ومع ذلك لا تقبل أيدى عاملة جديدة على دخولها.

(جـ) **عجز السوق عن تحريك الموارد من استخدام إلى آخر**، بسبب عدم قدرة السوق على تزويد المتعاملين فى كل الأسواق بالمعلومات الكافية حول التوزيع الحالى للموارد، أو بسبب عقبات مؤسسية لا يقدر السوق على التغلب عليها.

وتضاف إلى هذه الحالات لفشل السوق **حالات أخرى أكثر شيوعا فى الدول النامية**، مثل حالة غياب بعض الأسواق (بالنسبة للسلع العامة ولبعض الأسواق المالية والمستقبلية)، وحالة **تجزؤ وتبعثر الأسواق** وضعف الاتصالات بينها. **وغياب طبقة واسعة من رجال الأعمال.**

وفيما يتعلق **بالمنافسة** كحافز لتحقيق الكفاءة، فإن المنافسة قد لا توجد فى حالات كثيرة ويحل محلها الاحتكار الذى قد يؤدى إلى فشل السوق فى تحقيق الكفاءة وربما النمو أيضاً. وحتى عندما توجد المنافسة فى الواقع، **فإنها أبعد ما تكون عن المنافسة التامة** التى تتحدث عنها كتب الاقتصاد الأكاديمية.

وأخيراً، **فإن المنافسة ليست خالية من العيوب**، ولها تكلفة قد تكون عالية أحياناً، تتمثل فى هدر الموارد من خلال الافراط فى تمييز سلع كل منتج عن الآخر وفى الانفاق على الدعاية. كما أن المنافسة تؤدى إلى الافلاس، وهو إن كان رادعا لتحسين الكفاءة، إلا أن الأمر أحيانا يصل إلى حدود يصعب تقبلها. وكما يقول «ألك نوف» : «عندما يؤدى **الافلاس** إلى إغلاق نصف منشآت صناعة السفن فى بريطانيا وألمانيا الغربية وتعطل عمالها، فليس هذا بالضبط ما يقصد بالاستخدام الكفء للموارد فى نظام السوق»[١٧].

الوهم الرابع : **اقتصاد السوق يوفر للأفراد حرية الاختيار، وهو ضرورى لتوفير الحرية السياسية والديمقراطية.**

الحقيقة أن حرية الاختيار من جانب المستهلك تتوقف على **وجود بدائل متعددة** يمكن أن يختار من بينها، كما تتوقف على **قدرته الشرائية**. ووجود بدائل متعددة هو أمر يتعلق بظروف الندرة أو الوفرة فى المجتمع، ومن ثم على درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى وعلى نمط توزيع الدخل، وكذلك على مدى توفر المنافسة. كما أن **المستهلك ليس دائما ملكا** كما توهمنا النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية.

فقدر النفوذ الذى يستطيع المستهلك ممارسته فى السوق يتوقف على قدرته الشرائية من جهة، وعلى ظروف العرض التى يواجهها فى السوق وخاصة مدى تعدد المنتجين أو احتكار قلة منهم للسوق. إن قوى السوق ليست قوى محايدة، بل هى محملة بضغوط اجتماعية تعكس علاقات عدم التكافؤ والتفاوت فى القوة الاقتصادية والسياسية فى المجتمع. والمستهلك الفقير لا يتمتع بأية حرية سوى حرية الموت جوعا، وكذلك العامل المتعطل لا يتمتع بحرية تذكر فى سوق العمل وقد يرضى بأبشع أنواع الاستغلال. إذن **العلاقة بين اقتصاد السوق وحرية الأفراد فى الاختيار ليست مباشرة، ولاهى بسيطة على النحو الذى يصوره لنا الليبراليون الجدد.**

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اقتصاد السوق والحريات السياسية، أو الديمقراطية بوجه عام، ينبغى أن نتذكر أن **الفترة الأطول من تاريخ الرأسمالية الغربية، بل والرأسمالية الحديثة فى شرق آسيا، كانت تتسم بالحكم غير الديمقراطى**. والحقيقة أن الديمقراطية كنظام حكم يقوم على المساواة بين المواطنين فى الحقوق السياسية ويضع السلطة السياسية بيد الشعب، لم يصبح موضع قبول من جانب أصحاب النفوذ الاقتصادى بل ولا من جانب المثقفين إلا فى أواخر القرن التاسع عشر. بل إنهم كانوا يرون فيه أسوأ أنواع الحكم ويطلقون عليه اسم «حكم الرعاع» **ويعتبرونه مصدر تهديد لامتيازاتهم ولقيم المجتمع المتحضر. وبالرغم من أن الديمقراطية الغربية مكسب يجب ألا يستهان به، إلا أنها تعانى من معوقات كثيرة تجعل نطاق** ممارستها الفعلية. ضيقاً ومن أهم هذه المعوقات التفاوتات الشديدة فى توزيع الدخل والثروة.

وبالتالى فى توزيع النفوذ والسلطة الاقتصادية والسياسية. ومن المعروف كما قال «ميردال» فى أواخر الخمسينات أن**اقتصاد السوق يعمل على توسيع هذه التفاوتات، الأمر الذى يضعف من فعالية الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية**، مالم تتدخل الدولة وتخطط وتنفذ سياسات للحد من هذه التفاوتات(١٨).

(٤) التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق

هل التخطيط ضرورى للتنمية، وهل يمكن أن يكون للسوق دور إيجابى فى الاقتصاد المخطط من أجل تحقيق التنمية؟ هذا هو السؤال الذى نحاول الآن تقديم إجابة عنه فى ضوء ما قدمناه من ملاحظات فى الأقسام الثلاثة السابقة. ومن أهم الملاحظات التى تعيننا على تقديم إجابة منطقية عن هذا السوال ما يلى :

(أ) لقد تبين لنا فيما سبق أن خبرة المجتمعات الرأسمالية فى الماضى البعيد والقريب تشير إلى أنه لم تحدث تنمية بقوى السوق وحدها، وأن تدخل الدولة كان أمراً لاغنى عنه لتحقيق التنمية، وأن الدور الذى اضطلعت به الدولة فى هذا الشأن لم يكن دوراً هامشيا بأية حال.

(ب) كما ظهر لنا أن الفشل الذى أصاب بعض الاقتصادات التى اعتمدت على التخطيط وتدخل الدولة لا يمكن رده ببساطه إلى التخطيط أو تدخل الدولة فى حد ذاتهما. فقد كانت هناك عوامل أخرى حكمت مسار هذه الاقتصادات والمجتمعات وحددت للتخطيط نمطاً خاصاً، ليس هو النمط الوحيد الممكن استخدامه فى كل الظروف والأحوال.

(جـ) والأدلة المتاحة من واقع الدراسات العلمية التطبيقية التى أجريت على الدول النامية التى تحولت من الاقتصاد المخطط والاعتماد على القطاع العام وتدخل الدولة، إلى اقتصاد السوق الرأسمالى، غير حاسمة ولا تقطع بأية حال بتحسن الأداء

التنموى نتيجة لهذا التحول، بل إن هناك الكثير من المؤشرات التى تدل على تدهور أوضاع التنمية فى أعقاب هذا التحول، لا على تحسنها.

(د) **هناك مآخذ عديدة على اقتصاد السوق من أهمها أنه معرض للاضطرابات، وغير قادر على تصحيح اختلالاته ذاتيا، وأن اليد الخفية التى توفق تلقائياً بين المصالح الخاصة والمصلحة الاجتماعية ليست أكثر من وهم، وأن هناك حالات كثيرة يعجز السوق فيها عن تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد أوتنمية الموارد أوكليهما، ناهيك عن تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا فضلا عن أنه فى الدول النامية غالباً ما تكون الأسواق ذاتها متخلفة أو مجزأة ومبعثرة، أو حتى قد تكون غائبة فى بعض المجالات، ومن ثم لا يجوز الاعتماد عليها كآلية رئيسية لإدارة الموارد.**

إن هذه كلها اعتبارات قوية لعدم إمكان الاستغناء عن التخطيط وتدخل الدولة فى السعى لتحقيق التنمية. ولكن هناك اعتبارات أخرى يجب إضافتها لبيان أن**للتخطيط وتدخل الدولة الدور الرئيسى فى تحقيق التنمية، وأن ثمة مجالاً أيضاً للأسواق، مع التحفظ بوجوب أن تكون الأسواق خاضعة للمراقبة والمتابعة من جانب الدولة وأن تقف الدولة على أهبة الاستعداد للتحكم فى مسار الأسواق لتفادى أية نتائج غير مرغوب فيها طبقا للخطة الموضوعة**. ومن هذه الاعتبارات ما يلى :

(أ) **إن التنمية تنطوى على إحداث تغييرات هيكلية عميقة فى الاقتصاد والمجتمع**. ولما كانت الأسواق لا تقدر على التعامل مع التغيرات الضخمة، وآلياتها تصاب بالشلل عندما تحدث اختلالات ضخمة أو فوارق واسعة بين العرض والطلب (كما فى حالة الأزمات الدورية وحالات الحروب وما بعد الحروب من إعادة تعمير)، فإنه لا مناص من الاعتماد بصورة رئيسية على التخطيط وتدخلات الدولة لإحداث التغيرات الجوهرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلبها التنمية.

(ب) **كذلك فإن التنمية تنطوى على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة ودرجة من المخاطرة لا يتحملها القطاع الخاص الذى يعمل من منظور الربحية الخاصة ويتعجل الحصول على الربح واسترداد رأس المال.** وهذا الاحتمال يتزايد كلما تدنت درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى للدولة. وكانت الطبقة الرأسمالية فيها، كما هو الشائع، تفتقر إلى الكثير من المواصفات التاريخية المعروفة لها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. فميل هذه الطبقة إلى الادخار والاستثمار قد لا يكون مرتفعا، كما أنها قد تفضل الأعمال التجارية والعقارية وأعمال الوكالات للشركات الأجنبية سريعة ومضمونة العائد. ونادراً ما تتجاوز قدراتها المشروعات العائلية المحدودة. وأخيراً، **فإن هذه الطبقة نادراً ما تكون مستعدة لتقبل قوانين السوق، وتسرع لطلب النجدة من الدولة عندما تلسعها وخزات السوق، من خلال الحماية أو الدعم أو التعويض عن الخسائر.**

(جـ) **إن اقتصاد السوق لا يلقى بالاً إلى الاعتبارات غير الاقتصادية**، وحتى فى هذه الحدود فإنه لا يتعامل سوى مع مؤشرات الربحية الخاصة. وهذا يمكن أن يؤدى إلى أضرار بالغة سواء من خلال ظهور نمط توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من التفاوت أو من خلال **انزال كوارث بالبيئة وتوازناتها**، أو من خلال إهمال **توفير الاحتياجات الأساسية** التى هى مدخل ضرورى لرفع الانتاجية لدى قطاع عريض من الناس. وهذه أمور لا مجال لتداركها سوى من خلال التخطيط وتدخل الدولة.

نخلص من ذلك إلى أنه ليس معنى ما تقدم أنه لا يمكن الاعتماد على آليات السوق والمبادرات الخاصة من أجل تحقيق التنمية. فثمة مجال لعمل الأسواق طالما قبلنا أن الأسواق والتخطيط ليسا بدائل كاملة، وأن لكل منهما حدوداً، ولا يقدر أى منهما منفرداً على انجاز كل المهام التى تطلبها إدارة الموارد فى البلدان النامية.

ولكن معنى ما تقدم أنه لا يمكن أن يُعهد بعجلة القيادة للسوق والمبادرات الخاصة، وأن هذه يجب أن تكون مسئولية الدولة من خلال التخطيط. وهذا يعنى أن السوق له آلية مساعدة للآلية التى يعتمد عليها بشكل رئيسى وهى التخطيط. وهذا لا يضيق كثيراً من المجال المتاح للأسواق كما قد يتبادر إلى الذهن. **حيث إن التخطيط وتدخل الدولة لا يعنيان دائما الحلول محل الأسواق والتنفيذ بالأوامر الإدارية المباشرة.** ولكنه قد يتطلب – لأغراض الكفاءة ناهيك عن الاعتبارات العملية لمباشرة التنسيق – **العمل من خلال التأثير فى الأسواق الموجودة**، وهذا يعنى أن تكون الأسواق تحت المراقبة والمتابعة وأن تتدخل الدولة للتحكم فى مساراتها. **وكذلك لتحسين عملها من خلال توفير المعلومات وتيسير تدفقها بين المتعاملين، ومن خلال تحسين البنية الأساسية التى تساعد على تحريك الموارد بسهولة من استخدام إلى آخر، والربط بين الأسواق.**

ولكن ماذا عن عيوب التخطيط واحتمالات فشل الدولة التى أشرنا إليها فيما تقدم. فى اعتقادى أن هذه العيوب قابلة للعلاج، ومن بين سبل العلاج ما يلى :

(أ) **التطوير المستمر فى الكوادر والأساليب والأدوات الفنية والامكانات الأخرى اللازمة لإعداد الخطط ومتابعة تنفيذها وتصحيح مسارات الخطط فى ضوء هذه المتابعة** بما يتواءم مع تطور الاقتصاد الوطنى والبيئة الدولية المحيطة به وكذلك مع التطور فى فكر التنمية ذاتها.

(ب) **تحديث الدولة عن طريق التطوير المستمر فى الأجهزة الإدارية للدولة ولأساليب عمل القطاع العام**، مع الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية فى إدارته. وإعادة تنظيمه بما يسمح بإدخال قدر من المنافسة بين وحداته، وكذلك تنقية المناخ من الفساد الإدارى ومحاربة الأنشطة الطفيلية.

(جـ) **حرص السياسات العامة على التوزيع العادل لثمار التنمية وعدم استئثار فئة قليلة بها** مما يرفع من مستوى الحماس الشعبى للخطط، ويحافظ على درجة

معقولة من الاستقرار السياسى اللازم لحسن تنفيذ الخطط، ويزيد من الاستعداد لتحمل التضحيات التى تتطلبها التنمية.

(د) **العمل بصفة عامة وفق مبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ** فيما عدا العمليات التى قد لا يجدى معها التحفيز والتحريك غير المباشر من خلال الأسواق، وتزداد درجة الالحاح لتنفيذها، فلا مفر هنا من اتباع وسائل مباشرة للتنفيذ من المركز. ومن المهم هنا مراعاة **مدى قابلية القطاعات أو المجالات المختلفة للتخطيط، وتطوير أساليب التخطيط والتنفيذ مع تقدم المجتمع على طريق التنمية.**

(هـ) وأخيراً – وإن كان من الواجب أن نقول أولا وأخيراً – **توفير مناخ ديمقراطى وإتاحة أوسع الفرص أمام مختلف الفئات والقوى الاجتماعية للمشاركة فى التخطيط واتخاذ القرارات التنموية، حتى تأتى الخطط معبرة تعبيراً صادقاً عن الواقع الاجتماعى والسياسى، وحتى تتوافر من خلال الديمقراطية آليات للتصحيح المبكر للأخطاء والانحرافات.**

وبعد، فهذا اجتهاد ربما أكون قد أصبت فيه أو أخطأت، فى أمر استشعرت له أهمية خاصة، ودفعت إلى البحث فيه بوازع من المسئولية العلمية والوطنية فى آن واحد، فى ظروف استجدت فيها تطورات تدعو إلى مراجعة النظر فى الكثير من المفاهيم والمواقف، فهل ترانا قد تقدمنا خطوة أو خطوات نحو رؤية أكثر واقعية لقضايا السوق والتخطيط ودور الدولة فى التنمية ؟.

الهوامش والمصادر

(١) للمزيد حول ظهور الليبرالية الجديدة، أنظر :

C. Colclough and J. Manor (eds), States and Markets, Neo-Liberalism and the Development Policy Debate, Clarendon Press, Oxford, 1991; T. Killick, The Adaptive Economy, EDI Development Studies, The World Bank, 1993.

(٢) يقول J. kovacs and B. Dallago من واقع قراءتهما لخبرات التخطيط فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا : بالرغم من أن التخطيط يمكن أن يستخدم كعنصر من عناصر الاصلاح الرئيسية الهادفة إلى تغيير النظام الاقتصادى، إلا أنه قد ثبت تاريخيا أن التخطيط كان من العوامل التى حافظت على النظام الاقتصادى القائم أكثر مما أسهمت فى اصلاحه. انظر :

j. Kovacs and B. Dallago (eds.), Economic Planning in Transition, Dartmouth Publishing to., 1990, P. 15.

(٣) حول مصادر فشل الخطط، أنظر :

Ibid, PP. 17 - 19, and PP. 81 - 118, See also; S. Chakravarty, :Development Planning; A Reappraisal", Cambridge Journal of Economics, Vol. 15, No. 1, March 1991, PP. 5 - 20; M. Ellman, Socialist Planning, 2nd ed., Cambridge University Press, 1989.

(٤) ورد هذا الاقتباس فى S. Chakravarty (مرجع سابق)، نقلا عن :

Oscar Lange, Papers in Economics and Sociology, Pergamon Press, Oxford, 1970.

(٥) هذا المأخذ على نظام التخطيط التقليدى أو التخطيط على النمط السوفيتى من المآخذ التى يتكرر ذكرها فى الاسهامات المختلفة فى :

Kovacs and Dallago, Op. Cit., e. g., P. 20 - 22,, P. 87 and P. 91.

(٦) حول العلاقة بين التخطيط والتنفيذ فى النمط السوفيتى للتخطيط، أنظر :

N. Spulber and I. Horowitz (eds). Quantitative Economic Policy and Planning, Nortor & Co., New York, 1979, P. xii; C.R. Blitzer, P. B. Black and L. Taylor, Economy - Wide Models and Development Planning, Oxford University Press, 1975, ch. 1.

(٧) وهذا ما يميز الخطط الجيدة عن الأحلام والتمنيات. للمزيد حول العلاقة بين التخطيط والتنفيذ، أنظر :

E. R. Alexander Approaches to Planning , 2nd ed., Gordon and Breach Science Publications, 1992, P.73.

(٨) حول ما نعتبره تصوراً صحيحاً للعلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص فى سياق التنمية، أنظر ابراهيم سعد الدين وابرهيم العيسوى، «تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة»، فى : مجموعة مؤلفين، القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ١٩٩٠.

(٩) للمزيد حول خبرات الدول الآسيوية حديثة التصنيع، أنظر :

R. Wade, Governing the Market, Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialisation, Princeton University Press, 1990; T. Banuri (ed.) Economic Liberalisation - No Pancea, the Experience of Latin America and Asia, Clarendon University Press, 1991; UNCTAD, Trade and Development Report 1994, UNCTAD, 1994, PP. 49 - 76; R. Appelbaum and J. Henderson (eds.), States and Development in the Asian Pacific Rim, Sage Publications, 1992, ch. 1.

وانظر كذلك : ابراهيم العيسوى (محرر)، الخبرة التنموية للدول الآسيوية حديثة التصنيع والدروس المستفادة منها لمصر، العدد (٧٣)، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يوليو ١٩٩٢ ؛ ابراهيم العيسوى، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية فى مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٠) يقول آرثر لويس فى لهجة واثقة، استنادا إلى فهم متعمق للسوابق التاريخية إنه لايعلم عن وجود أى مجتمع، فى أى مكان أو زمان، لم تقم فيه الدولة بدور نشيط فى ضبط الانتاج والتوزيع، أنظر :

W. Arthur Lewis, The Principles of Economic Planning, Unwin University Books, London, 8th imp., 1965, P. 8.

(١١) يستند هذا الحكم إلى تحليل عدد من التطبيقات لبرامج التحرير التى تضمنها كتاب :

C. Colclough and J. Manor, Op. Cit., P. 13 and P. 121.

وكذلك إلى عدد من الدراسات الأخرى من أهمها :

T. Killick, The IMF and Stabilisation : Developing Country Experience, Gower, London, 1984; C. Cornia, R. Jolly, and F. Stewart, Adjustment with a Human Face, Oxford University Press, Oxford, 1988; C. Colclough and Green, Stabilisation for Growth or for Decay ? IDS Bulletin, No. 19/1, 1988.

(١٢) انظر :

R. Ram, "Government Size and Economic Growth", American Economic Review, Vol. 76, No. 1, March 1986.

(١٣) راجع المقال التالى :

J. E. Stiglitz, "The Invisible Hand and Modern Welfare", in D., Vines and A. Stevenson (eds), Informations, Strategy, and Public Policy, Blackwell, 1991.

(١٤) معضلة السجناء = Prisoners' Dilemma. أنظر حول هذا الموضوع استنادا إلى نظرية الألعاب وكذلك إلى بعض التجارب فى علم الاقتصاد (Experimental Economics) فى شأن المقارنة بين التنافس والتعاون :

Paul Ormerod, The Death of Economies, Faber and Faber, London, 1994 PP. 34 - 35.

(١٥) انظر مقال F. Hahn :

"The welfare economics of market economics", in Vines and Stevenson, Op. Cit.

(١٦) انظر فى حالات فشل السوق :

H. W. Ardnt, "Market Failure and Development", World Development, Vol. 16 No. 2, 1988, P. 219, Killick, The Adaptive Economy, Op. Cit., PP. 75 - 76.

(١٧) انظر مقال A. Nove فى :

J. Elster and K. Moene (eds). Alternatives to Capitalism, Cambridge University Press, 1990, ch. 6.

(١٨) انظر :

G. Myrdal, Economic Theory and Underdeveloped Regions, Methuen, London, 1957.

تابع أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
(١٤٣ عضوا فى ١٩٩٦/٧/٢٢)

٨٢- فايز الطراونه
٨٣- فتح الله ولعلو
٨٤- فؤاد حمدى بسيسو
٨٥- فؤاد هاشم عوض
٨٦- فيصل ياشير
٨٧- كاظم حبيب
٨٨- كريمه كريم
٨٩- كمال حمدان
٩٠- لحسين بو طعام
٩١- ماجد عبد الله المنيف
٩٢- محمد الأطرش
٩٣- محمد عوض جلال الدين
٩٤- محمد رضا العدل
٩٥- محمد سعيد النابلسى
٩٦- محمد سمير مصطفى
٩٧- محمد عدنان وديع
٩٨- محمد على الحضيرى
٩٩- محمد على نصار
١٠٠- محمد محمود الإمام
١٠١- محمود منصور
١٠٢- محيا زيتون
١٠٣- مرفت بدوى
١٠٤- مصباح العريبى
١٠٥- مصطفى الفيلالى
١٠٦- معبد على الجارحى
١٠٧- معتصم رشيد سليمان
١٠٨- مهدى الحافظ
١٠٩- ناصر القعود
١١٠- نجيب عيسى
١١١- هبه حندوسه
١١٢- هبه نصار
١١٣- هشام البساط
١١٤- هشام الخطيب
١١٥- وليد خدورى
١١٦- يوسف الإبراهيم
١١٧- سوف صايغ
١١٨- حسن يوسف على
١١٩- شوكت حموده
١٢٠- زاهر زنتوت
١٢١- ليلى الخواجه
١٢٢- عادل عبد الله
١٢٣- عبد المحمود عبد الرحمن
١٢٤- نبيل عبد الوهاب لطيفه
١٢٥- هدى مجدى السيد
١٢٦- سعد حافظ محمود
١٢٧- رياض دهال
١٢٨- مكرم صادر
١٢٩- طونى شويرى
١٣٠- صائب الجارودى
١٣١- نبيل سكر
١٣٢- هشام العاص
١٣٣- المنجى بوغزاله
١٣٤- منصور الكخيا
١٣٥- ماجده قنديل
١٣٦- سعد كامل رزق

عضوية منتسبة

١- اقبال الرحمانى
٢- أمل حمد العليان
٣- عبد الفتاح الجبالى
٤- أحمد حسين الرفاعى
٥- خالد واصف الوزنى
٦- محمود محمد حسين